



2.6 مليار دينار الإيرادات التشغيلية.. منها 1,9 مليار إيرادات فوائد.. و644 مليوناً عمولات وإيرادات استثمار

رغم «كورونا».. 9 بنوك تحقق 1,6 مليار دينار أرباحاً تشغيلية في 2020

■ نموًا بموجودات 9 بنوك كويتية بقيمة 3,6 مليارات دينار خلال 2020 لتبلغ 90,8 ملياراً ■ حجز مخصصات احترازية بمليار دينار شكّل ضغطاً كبيراً على الأرباح وقّصها لـ 453,5 مليوناً

أبرز المؤشرات المالية للبنوك الكويتية في عام 2020			
البنك	صافي الربح/الخسارة لعام 2020 (مليون دينار)	صافي إيرادات التشغيل في 2020 (مليون دينار)	أرباح التشغيل قبل المخصصات لعام 2020 (مليون دينار)
الوطني	246,34	842,52	530,94
الخليج	28,79	158,26	94,34
التجاري	-	131,59	91,45
الأهلي	(69,5)	141,46	73,45
المتحد	31,42	90,71	57,51
KIB	1	63,84	26,88
برقان	33,66	212,77	115,54
بيتك	148,39	795,59	499,55
بوبيان	34,42	167,48	93,08
الإجمالي	453,53	2,604	1,582



الصحل المالي
على الرغم من التداعيات السلبية التي فرضتها جائحة فيروس كورونا على جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية بالكويت، ومن بينها قطاع البنوك الذي تأثر كغيره بحالة الإغلاق الاقتصادي التي شهدتها البلاد خلال النصف الأول من العام الماضي، إلا أن النتائج المالية للبنوك الكويتية خلال عام 2020 (باستثناء بنك وربة الذي لم يعلن عن نتائجه حتى الآن)، أظهرت صلابته مركزها المالي وقوتها على مواجهة هذه التحديات غير المسبوقة. فعلى صعيد الإيرادات التشغيلية للقطاع خلال 2020 (التي أعلنت عنها 9 بنوك حتى الآن)، فقد جاءت التداعيات السلبية للجائحة أقل تأثيراً، حيث سجل القطاع صافي إيرادات تشغيلية بلغت 2,6 مليار دينار بتراجع نسبته 7,6٪، منها انخفاض نسبته 3,6٪ في صافي إيرادات الفوائد والتمويل المجمعة للبنوك لتسجل 1,96 مليار دينار، و18٪ نسبة انخفاض في إيرادات من غير الفوائد (إيرادات أتعاب وعمولات وإيرادات استثمار وتحويل عملاء أجنبية) لتسجل نحو 644 مليون دينار.

وتدل هذه الأرقام القياسية للمخصصات المحجوزة خلال العام الماضي، على السياسة المتحفظة في حجز المخصصات مقابل ارتفاع القروض غير المنتظمة والتوجه لتعزيز احتياطي المخصصات للحفاظ على القروض المتعثرة وبالتالي جودة المحفظة الائتمانية، بالإضافة إلى انخفاض حجم أعمال البنوك والشركات في الكويت وخارجها.

نتيجة ارتفاع إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات التي حجزتها البنوك خلال العام الماضي لمواجهة تداعيات أزمة كورونا بنسبة 54٪ لتسجل مليار 879 دينار، وهي أرقام قياسية تاريخية بالمقارنة مع 2019 لعام 453,5 مليون دينار، وبتراجعها بنسبة 53٪. وتراجعا بنسبة 53٪ بالمقارنة مع 967 مليون دينار لعام 2019. ويتأتى هذا التراجع، وقاعدة رأسمالية صلبة.

لدى البنوك الكويتية بنسبة 10٪ وبقيمة 5 مليارات دينار لتسجل 58,5 مليار دينار بنهاية 2020، بالمقارنة مع 53,4 مليار دينار نهاية 2019. وهو ما يسهم في زيادة قاعدة التمويل لدى البنوك، وبالتالي السيولة اللازمة للمزيد من الإقراض للقطاع الخاص، أما قاعدة حقوق المساهمين فقد انخفضت بنسبة 6٪ لتسجل 9,16 مليارات دينار، وهي لا تزال

كما في 31 ديسمبر 2019، وذلك على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة خلال عام 2020. وكان لتداعيات جائحة كورونا السلبية على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على السياحة والسفر للكويتيين والمقيمين، تأثير إيجابي على ارتفاع مدخرات المودعين في البنوك نتيجة الانخفاض الحاد في إنفاقهم على السلع والخدمات، حيث ارتفعت ودائع العملاء

وأيضا كمؤشر إيجابي على أن التأثيرات السلبية لجائحة «كورونا» على القطاع المصرفي مؤقتة، تسجيل القطاع لأرباح تشغيلية (قبل احتساب مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض القيمة) بلغت 1,58 مليار دينار خلال عام 2020، بالمقارنة مع 1,77 مليار دينار في 2019، بتراجع نسبته 11٪.

ارتفاع الأصول من جهة الميزانية

«ميد»: الكويت لم تشهد ترسيات عقود في يناير

الى 2,8 مليار دولار فقط. وأضافت المجلة أن السبب يعود في ذلك إلى استمرار معاناة المنطقة من تداعيات فيروس كورونا والذي بدأ تأثيره السلبي بشكل واضح على الاقتصادات الإقليمية خلال مارس 2020. ووفقاً للمجلة، تصدرت السعودية القائمة في يناير 2021 بترسيات عقود بلغت قيمتها 1,538 مليار دولار، تليها قطر بواقع 403 ملايين دولار، ثم الإمارات بواقع 250 مليون دولار، تليها عمان بواقع 5 ملايين دولار، فيما غابت عن القائمة كل من الكويت والبحرين.

ذكرت مجلة ميد أن الكويت بدأت عام 2021 بغياب تام عن قائمة المشاريع التي أُرسيّت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يناير الماضي والتي شهدت هي الأخرى تراجعاً كبيراً. وقالت المجلة أن شهر يناير 2020 شهد احتفال الشرق الأوسط بترسيات عقود بلغت قيمتها 9,2 مليارات دولار، إلا أن نغزله (يناير 2021) حطم الأمل في تكرار مثل هذا الإنجاز ليهوي بترسيات العقود

«نفط الكويت»: مناقصة ثالثة لاستصلاح التربة بـ 500 مليون دولار

تاكيدا لما انفردت «الانباء» بنشره في عددها الصادر أمس، نكرت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت دعت الشركات المعنية لتقديم عطاءاتها للحصول على عقود استشارات إدارة المشاريع الداخلية، حيث حددت الموعد النهائي لتقديم العطاء في 18 أبريل المقبل، فيما أشارت إلى أنه من المقرر عقد اجتماع «أونلاين» ما قبل تقديم العطاء في 4 مارس 2021. أما الشركات التي تمت دعوتها لتقديم عطاءات للعقد فهي: فلور الأميركية، تكنيب أف أم سي البريطانية، KBR الأميركية، وورلي الأسترالية، وود جروب البريطانية.



.. وتستدرج عطاءات لعقود إدارة المشاريع الداخلية
محمود عيسى

«الصدوق الوطني»: تمويل المشاريع متوقف منذ بداية «كورونا».. ولم يستثن أي طلب تمويل

وإنما تمر بعدة مراحل من التقييم داخل الصندوق وخارجه حتى الوصول إلى قرار نهائي سواء بقبول الطلب أو رفضه. وأوضح الصندوق في بيانه أن مجلس إدارته وضع عدة معايير دقيقة واشترطات لا يمكن تخفيفها أو التدخل فيها من قبل أي شخص أبداً. وأشار الصندوق الوطني إلى ضرورة اتباع الإجراءات القانونية من قبل المبادرين الراغبين في التقدم لطلب قرض تمويل وعدم الوقوع في فخ الاحتيال وعدم اللجوء إلى مثل هؤلاء الأشخاص غير المؤهّقين. وأكدت إدارة الصندوق احتفاظها بكل الحقوق القانونية لملاحقة مروجي مثل هذه الشائعات المغرضة غير المعروف أهدافها.

نفى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما تداوله بعض رواد وسائل التواصل الاجتماعي لتسجيل صوتي لوفاد عربي يدعي خلاله قدرته على الحصول على موافقات التمويل من الصندوق، مؤكداً أنه أمر عار عن الصحة وغير معروفة أهدافه. وقال الصندوق في بيان نشره على وسائل التواصل الاجتماعي، إن تمويل المشاريع متوقف تماماً منذ بداية جائحة كورونا حتى تاريخه ولم يتم استثناء أي طلب تمويل، كما أنه لم يتم استقبال أي طلب جديد لتمويل المشاريع خلال هذه الفترة. وأكد أن دراسة طلبات التمويل لا تخضع لدراسة فردية من شخص بعينه

«برقان لحفر الآبار» تفوز بعقد مع «نفط الكويت» بـ 47,5 مليون دينار

تاكيداً لما انفردت بنشره «الانباء» الأسبوع الماضي، أعلنت شركة برقان لحفر الآبار والصيانة عن تلقيها كتاباً رسمياً من شركة نفط الكويت، يفيد بترسية ممارسة على آبار بـ 47,57 مليون دينار. وبحسب بيان الشركة لبروصة الكويت أمس، فإن مدة الممارسة 5 سنوات، مع التنويه أن الأثر المالي للصفقة يتم قياسه في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة للقياس، ويستثنى من الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشبهها من العقود.

ظروفها ستطوي على تحديات أكثر صعوبة، حيث إن المنطقة تحتوي على تربة أكثر صعوبة في المعالجة لأن نسبة التلوث بالزيت أعلى مما كانت عليه في الحزم السابقة.. وأضافت المجلة أن المنطقة الملونة تقع في جنوب الكويت ومن المتوقع أن يشمل نطاق المشروع معالجة ما بين 8 و5 ملايين متر مكعب من التربة، وبموجب الجدول الزمني الحالي، تأمل شركة نفط الكويت أن تتمكن من إصدار دعوة لتقديم عطاءات للعقد بحلول منتصف 2021، وقال أحد المصادر «سيكون وضع اللمسات الأخيرة على المشروع معقداً، ومع ذلك فقد ينتهي الأمر بطرحه في المناقصة في وقت لاحق من العام».

ذكرت مجلة «ميد» أن شركة نفط الكويت تستعد لطرح مناقصة ثالثة لمعالجة التربة تقدر قيمتها بنحو 500 مليون دولار، وفقاً لما نقلته عن مصادر صناعية مطلعة. وقد تم تقديم العطاءات الخاصة بعقدين كبيرين آخرين يتالفان من إجمالي خمس حزم منفصلة في نهاية 2020. وقالت المصادر إن العقد الثالث الذي سيتم طرحه سيكون العقد الرئيسي النهائي لهذه المرحلة من مشروع الإصلاح البيئي. وقال أحد المصادر لمجلة ميد: «ستكون المناقصة التالية مختلفة عن سابقتها، كما أن

غالبية العمالة الأجنبية المغادرة للبلاد بالعام الماضي من الشرائح ذات الدخل المنخفض مثل قطاعي البناء والخدمات

«S&P»: الطلب على العمالة الوافدة بالكويت سيبقى ضعيفاً حتى 2023



وقطر وبطولي بنسبة 5٪ لكل منهم، والكويت بنسبة 4٪ والسعودية بـ 2,8٪، وأخيراً البحرين بـ 2,5٪. قالت وكالة «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن الدول الخليجية تشهد تسارعاً في وتيرة التحول في سوق العمالة في المنطقة بسبب مغادرة الوافدين للمنطقة، مما قد يؤثر سلباً على النمو في المنطقة ويزيد من التحديات التي تواجه التوسع الاقتصادي على المدى الطويل. وتتوقع الوكالة استمرار تراجع نسبة الوافدين في المنطقة حتى 2023 مقارنةً بعدد المواطنين الخليجين، بسبب تراجع النمو في القطاع غير النفط، وسياسات توطيد العمالة، وأن هذه التغيرات الديموغرافية سيكون لها أثر محدود على النمو الاقتصادي للدول الخليجية وعلى تصنيفاتها الائتمانية السيادية على المدى القصير. وأشارت إلى أن إنتاج النفط والغاز وأسعارهما سيقعان المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي في المنطقة، ولكن إنتاجية الدول الخليجية ومستويات الدخل فيها وجهود التوسع الاقتصادي قد تواجه ركوداً على المدى الطويل إذا لم يستثمر في تنمية رأس المال البشري للعمالة المواطنة على نطاق واسع ولم تشهد تحسناً ملحوظاً في مستوى المرونة في سوق العمل.

وفيما يخص المواطنين بالكويت، فقد أشارت وكالة «S&P»، إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ بنهاية العام الماضي نحو 24 ألف دولار للفرد. **نمو السكان بالخليج**
وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، فقد توقعت الوكالة عودة نمو السكان بدول الخليج خلال العام الحالي 2021، ولكنه سيكون بطيئاً مقارنة بمستويات ما قبل 2020، أي ما قبل جائحة كورونا، كما تتوقع أن تستمر نسبة المغتربين في المنطقة بالانخفاض لاقبل من نسبة 50٪ حالياً، حيث يعيش في دول الخليج نحو 55,4 مليون نسمة، مناصفة بين المواطنين والوافدين. وتتوقع الوكالة أن يبلغ معدل النمو السكاني في دول مجلس التعاون 1,3٪ سنوياً فقط على مدى السنوات الـ 3 المقبلة، والتي تشمل حوالي 0,7 – 1,0 نقطة مئوية من النمو من معدلات المواليد في السكان الوطنيين، والباقي من العائد الجزئي للمغتربين مع انتعاش الدورة الاقتصادية تدريجياً. بالنسبة لعام 2020، تقدر الوكالة أن عدد السكان في دول الخليج قد تقلص بنسبة 4٪ في المتوسط، وكان أكبر انخفاض في دبي بنسبة 8,4٪، تليها عمان

موظفي صالح
قالت وكالة «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» في تقرير حديث لها أمس، إن عدد السكان في الكويت خلال العام الماضي انخفض بنسبة 4٪ ليلعب نحو 4,6 ملايين نسمة، منهم 69,4٪ ووافدين بنحو 3,2 ملايين نسمة، و30,6٪ مواطنين بعدد 1,4 مليون نسمة، مشيرة إلى أن هناك نحو 110 آلاف وافد غادروا البلاد خلال العام الماضي تحت وطأة التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة «كورونا».

وأضافت الوكالة في تقريرها أن النمو السكاني بالكويت سيظل ضعيفاً، والطلب على العمالة الوافدة منخفضاً حتى عام 2023، حيث تتوقع أن يكون للنمو السكاني المنخفض تأثير على الطلب المحلي والاستثمار الخاص، وذلك بالنظر إلى نقص المهارات وسوق العمل غير المرن. وأشارت إلى أن جزءاً كبيراً من القوى العاملة الوافدة التي غادرت الكويت خلال عام 2020 كانت من الشرائح ذات الدخل المنخفض مثل قطاعي البناء والخدمات، متوقعة استمرار تراجع أعدادهم بالبلاد في ظل سياسات القوى العاملة الأكثر صرامة والضغوط الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة.